

جدول أعمال السيدة مدير عام صندوق النقد الدولي بشأن السياسات العالمية مسؤولية مشتركة، وعوائد مشتركة

خطة للعمل متعدد الأطراف

حقق التعاون الدولي، والاندماج الاقتصادي والمالي، والتقدم التكنولوجي منافع هائلة في كل أنحاء العالم خلال العقود الماضية. ولكن، في كثير من البلدان، لم تعم هذه المنافع الجميع بدرجة تكفي للحيلولة دون تراجع الثقة في المؤسسات وإضعاف الدعم للنظام العالمي الذي أتاح تحقيق هذه المكاسب.

ويأتي هذا الانفصال المتزايد في وقت يواجه فيه العالم تحديات التقدم التكنولوجي السريع، وعدم اليقين بشأن مستقبل العمل، والتحولت الديمغرافية، وتدهور البيئة، وتغير المناخ. ولا يمكن مواجهة هذه التحديات إلا في سياق عمل تعددي جديد يبث الثقة في أن كل الأطراف ستتحمل نصيبا من التكاليف والمكاسب التي تأتي بها الحلول الدائمة. وبالتالي، فإن صناع السياسات يتحملون مهمة إعادة توجيه السياسات المحلية والدولية لإدارة العواقب الاقتصادية والاجتماعية للاندماج الدولي والتقدم التكنولوجي بصورة أفضل، مع مراعاة التأثير العالمي لما يتخذونه من إجراءات.

ويعتمد مفهوم العمل التعددي الجديد على ثلاثة مجالات متكاملة وداعمة لبعضها البعض على صعيد إجراءات السياسات، وهي: السياسات المحلية الساعية لبناء اقتصادات أكثر صلابة وتعزيز الفرص الاقتصادية؛ والتعاون العالمي المعزز الذي يتيح ظروفًا أفضل للمنافسة العادلة عبر الحدود؛ والالتزام بالعمل معا فيما يتعلق بالتحديات العالمية الأوسع نطاقا.

بناء اقتصادات أكثر صلابة واحتواءً للجميع

ويجب أن توفر السياسات ظروفًا مواتية في الداخل تتيح فرص النجاح للجميع. فالسياسات الاقتصادية الكلية، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية، ينبغي أن تؤمن النمو والاستقرار، مع الحد من عدم المساواة وإدارة التداعيات عبر الحدود. وفي سياق تتعمق فيه الروابط الاقتصادية الكلية-المالية والخارجية، ينبغي أن تتأكد البلدان من قدرة أطر السياسات الاقتصادية الكلية على التعامل مع الصدمات الخارجية. ومع توفير الفرص على نطاق أوسع، يتسنى تمكين الأفراد، بما في ذلك الشباب والنساء، من خلال إتاحة مستوى عالي الجودة من التعليم والتدريب، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، والتمويل، والوظائف.

ويجب أن تعمل السياسات على تقوية المنافسة في الأسواق، وتشجيع الابتكار، وتيسير حركية العمالة. وتمثل معالجة ضعف الحوكمة، والفساد، والتحايل الضريبي، مطلبًا أساسيًا حتى تسود قوى السوق ويتم التغلب على تصورات غياب العدالة في اقتسام المنافع المتحققة من التجارة والتكنولوجيا، والنظام الاقتصادي بصورة أعم. وتستطيع سياسة المالية العامة، استرشادا بالتفضيلات الاجتماعية والسياسية في كل بلد، أن تقوم بدور مهم أيضا في معالجة عدم المساواة المفرط، بما في ذلك عن طريق سياسات الإنفاق الاجتماعي ونظام الضرائب.

توثيق التعاون العالمي

وينبغي أن يتيح تحسين الأطر الدولية ظروفًا أفضل للمنافسة العادلة عبر الحدود. ويتطلب هذا التعاون لتسوية التوترات التجارية، وتحديث النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد، وتحسين القواعد التنظيمية العالمية وتنفيذها، وتعزيز شفافية الدين، ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة، وإعادة النظر في نظام الضرائب المطبق على الشركات الدولية. وهو يتطلب أيضا تخفيض الاختلافات العالمية المفرطة والسماح لأسعار الصرف بأن تعكس إلى حد كبير أساسيات الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لدينا مسؤولية مشتركة تتمثل في ضمان ملاءمة شبكة الأمان المالي العالمية، وفي القلب منها صندوق نقد دولي قوي يواصل دعم البلدان عند الحاجة.

العمل معاً بشأن التحديات العالمية الأوسع نطاقاً

وأخيراً، من الضروري تقوية العمل المشترك لمواجهة التحديات الأوسع نطاقاً التي لا يمكن لبلد أن يتعامل معها بمفرده، بما في ذلك تغير المناخ، والتحول الديمغرافية، والتوترات الناجمة عن الصراع والهجرة. ويجب أن نجد سبباً لاقتسام المنافع ومعالجة الاضطرابات الناجمة عن التحولات الرقمية التي لا تحكمها حدود، بما في ذلك المخاطر الإلكترونية وعدم السيطرة على البيانات الشخصية. وينبغي أيضاً أن يساهم الدعم الدولي المنسق في جهود البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تنفيذ الخطة: دور الصندوق

النهوض بالسياسات والتعاون متعدد الأطراف بدأ يشكل احتياجاً ملحاً.

السياق العالمي

بعد عامين من التوسع القوي، دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة فارقة. فالنمو يتباطأ، انعكاساً للتوترات التجارية والجغرافية-السياسية، وعدم اليقين بشأن السياسات، والعوامل غير المتكررة. وبالرغم من أن النمو قد يشهد تحسناً طفيفاً العام القادم، فإن الآفاق لا تزال محدودة على المدى المتوسط، وهو ما يرجع في الأساس إلى انخفاض إنتاجية العمالة وشيخوخة السكان، وخاصة في العديد من لاقتصادات المتقدمة. وفي الوقت نفسه، لا يزال حيز التصرف محدوداً أمام السياسات نظراً لارتفاع مستويات الدين العام وزيادة مواطن الضعف المالية. ولا يزال ميزان المخاطر يرجح التطورات دون المتوقعة، ومنها تفاقم التوترات التجارية وحدوث تضيق حاد مفاجئ للأوضاع المالية. ومع ضعف النمو، زاد إلحاح الحاجة إلى العمل من خلال كل من السياسات المحلية والسياسات متعددة الأطراف.

ينبغي أن يقوم صناع السياسات بتعزيز الصلابة والإدماج داخلياً بما يحقق صالح الجميع.

المشورة بشأن

وينبغي للسياسات المحلية أن تدعم النمو، وتعزز الصلابة في مواجهة الصدمات، وتشجع إدماج الجميع. وسوف يدعم الصندوق بلدانه الأعضاء في تصميم السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة لظروف كل منها. فسياسة المالية العامة ينبغي أن تحقق التوازن الصحيح بين دعم الطلب، وضمان بقاء الدين في حدود يمكن تحملها، وحماية الأهداف الاجتماعية، بما في ذلك عن طريق النهوض بالنظم الضريبية، وتعبئة الإيرادات المحلية، وتحديد أولويات الإنفاق، وتخفيض الدين العام حيثما دعت الحاجة.

السياسات

والأبحاث

الاقتصادية

وينبغي أن تضمن السياسة النقدية بقاء التضخم على المسار الصحيح نحو المستوى المستهدف وأن تركز على تثبيت التوقعات حيثما استمرت الضغوط التضخمية. ويجب تعزيز الصلابة المالية، وهو ما يشمل مواصلة تعزيز الرقابة الاحترازية الجزئية وتقوية الأطر الاحترازية الكلية التي تدار على أساسها المخاطر. ويتطلب تخفيض الاختلالات العالمية المفرطة إيجاد حزمة منضبطة من السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية، مع مرونة سعر الصرف التي تساعد على امتصاص الصدمات حيثما أمكن. ولمساعدة الأعضاء على تحديد مزيج السياسات الملائم في سياق تزايد التداعيات وتعمق الروابط الكلية-المالية والخارجية، يعمل الصندوق على بلورة فهم أعمق لأوجه التكامل والمفاضلات بين السياسات المختلفة ضمن إطار أكثر تكاملاً للسياسات.

نظراً للترابط العالمي الكبير، يهدف إطار السياسات المتكامل (IPF) إلى تقديم تقييم أكثر منهجية لمزيج فعال من السياسات يمكنه مساعدة البلدان في سعيها لتحقيق أهداف النمو والاستقرار، وخاصة في مواجهة تزايد التداعيات وتعمق الروابط الاقتصادية الكلية-المالية والخارجية. وسيُنظر الإطار أيضاً في الدور المشترك الذي تؤديه السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسات الاحترازية الكلية وسياسة إدارة التدفقات الرأسمالية، والتفاعلات فيما بينها وكذلك وبين روافع السياسات الأخرى. ويجري العمل على وضع هذا الإطار من خلال إعداد النماذج والعمل التجريبي ومراجعة تجارب البلدان.

وينبغي أن تعمل أطر السياسات على تعزيز الإدماج والفرص للجميع. وسوف يدعم الصندوق مشاركة أكثر منهجية وفعالية فيما يتعلق بالإتفاق الاجتماعي، مع التركيز على التمويل المستدام، وملاءمة الإتفاق، والكفاءة. ونحن نقوم بعمل تحليلي حول إعدادات الميزانية والفجوات بين الجنسين، وكذلك العلاقة بين الخدمات المالية وعدم المساواة. وفي البلدان التي يتسم توزيع الدخل فيها بدرجة انحراف مفرطة، سنواصل التشجيع على تطبيق الضرائب التصاعدية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وغير ذلك من أنواع الإتفاق الاجتماعي.

ولا يزال من الضروري إجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز الإنتاجية ودعم النمو على المدى المتوسط. ويعمل الصندوق على تعميق تحليله للأثار الاقتصادية الكلية المترتبة على الإصلاحات الهيكلية في الاقتصادات الصاعدة والنامية ودورها في بناء الصلابة في الاقتصادات المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، يدرس الصندوق الإصلاحات الهيكلية من منظور الاقتصاد السياسي؛ وقضايا المنافسة، بناء على العمل الذي تم مؤخرا حول القوة السوقية للشركات؛ وانعكاسات الاستثمار في البنية التحتية على سوق العمل؛ والسياسات القطاعية وتنويع النمو.

وحتى تكون السياسات فعالة، ينبغي أن تكون الحوكمة والثقة في المؤسسات العامة قويتين. ويبرز تحليلنا المقومات الأساسية لإطار فعال لحوكمة المالية العامة ويعرض الممارسات الجيدة للمساعدة في مكافحة الفساد وتحسين نتائج السياسات. وسنواصل دعم بناء المؤسسات الاقتصادية من أجل حوكمة أقوى للبنية التحتية ونقوم بحصر الممارسات الجيدة في مجال حوكمة البنوك المركزية لتكون عنصرا مكملا للتقييم الجاري لأطر الحوكمة. ويمكن للشفافية بشأن البيانات والسياسات الاقتصادية أن تساعد على تعزيز الثقة. ومما سيساهم في هذا الخصوص تحديث ميثاق شفافية المالية العامة، الذي يجمع كل الجوانب المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، والعمل الجاري حول مبادرات معايير البيانات وما يستجد من احتياجات وأولويات تتعلق بالبيانات.

يتعين بذل جهود متضافرة لتوثيق التعاون العالمي ومعالجة التحديات المشتركة الأخرى.

وتحتاج البلدان إلى العمل الجماعي لتقوية النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد وتشجيع انتهاج سياسات تجارية أكثر انفتاحا واستقرارا وشفافية. وسوف يدعم الصندوق هذه الجهود من خلال الدعوة إليها وإجراء تحليلات بشأنها، وتقديم المشورة المستتيرة حول التأثير المحتمل للتوترات التجارية، ومواصلة التعاون الوثيق مع المؤسسات الدولية الأخرى. وسنواصل أيضا تقييم المراكز الخارجية بدقة وعلى أساس من الإتساق متعدد الأطراف، بما في ذلك المزيد من الدراسة لدور أسعار الصرف في عملية التكيف الخارجي.

وسيوصل الصندوق، مع البنك الدولي، تنفيذ المنهج متعدد الأبعاد في معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالدين العام، مع التركيز على تعزيز الأطر الكفيلة بإبقاء الدين في حدود يمكن تحملها؛ والتوسع في نشر بيانات الدين وتحليل الدين؛ وزيادة المساعدة الفنية بشأن شفافية الدين وإدارة الدين؛ وتعزيز إطار السياسة المعني بحدود الدين لتشجيع الإقراض والاقتراض على أساس رشيد.

وينبغي أن يهدف التعاون العالمي المعزز إلى تخفيض التحايل الضريبي ومساعدة البلدان على حماية قاعدة إيراداتها. وينتطلب هذا جهودا عالمية للحد من نقل الأرباح والمنافسة الضريبية الضارة وإعادة النظر في نظام ضرائب الشركات، ولا سيما في الاقتصاد الرقمي. وقد قام الصندوق مؤخرا بدراسة ببيان ضريبة الشركات، حيث ألقى الضوء على تعرض البلدان منخفضة الدخل لممارسات نقل الأرباح. وسنواصل مساعدة البلدان على بناء قدراتها والعمل بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين من خلال "منصة التعاون بشأن الضرائب".

ويتطلب تعزيز الفرص العالمية أيضا تحسين وتنفيذ جدول أعمال إصلاحات التنظيم المالي العالمي ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك عن طريق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحسين الامتثال الضريبي - وهي مجالات ثبتت فعالية المساعدة التي يقدمها الصندوق فيها. والعمل جارٍ بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة والتصدي لها. ولدفع التقدم في تنفيذ جدول أعمال بالي للتكنولوجيا المالية، سنركز على الدروس المستمدة من تجارب البلدان الأعضاء وننظر في انعكاسات التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي، والإدماج، والنزاهة.

وفي تحليلنا المعني بسياسات المالية العامة من أجل تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، ناقش السياسات الممكنة للوفاء بالتزامات المناخ في ظل اتفاق باريس لعام 2015. وهناك المزيد من العمل الجاري بشأن تسعير الطاقة وغيره من الأدوات، مع دمج انعكاسات تغير المناخ على السياسات الاقتصادية الكلية في أعمالنا الرقابية، بما في ذلك عن طريق اختبارات تحمل الضغوط المالية المتعلقة بالمخاطر المناخية. وسنواصل تعزيز دعماً للبلدان في سعيها لتحقيق الصلابة في مواجهة تغير المناخ، بما في ذلك البلدان المعرضة للكوارث الطبيعية، ولا سيما الدول الصغيرة.

والصندوق ملتزم بمساعدة البلدان على الوفاء بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك من خلال تعميق عمليات تشخيص السياسات وتنمية القدرات، والمشاركة في الميثاق العالمي مع إفريقيا، والمساعدة في تصميم استراتيجيات للتمويل، بما في ذلك التمويل من القطاع الخاص. ونحن نعمل على تعزيز دعماً للتعافي بعد انتهاء الصراعات في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، استجابة لتقييم مكتب التقييم المستقل لعام 2018. وسنقوم أيضاً باستكمال عملنا المعني بانعكاسات الشيوخة على الاقتصاد الكلي والمالية العامة حسب طلب اليابان بوصفها رئيساً حالياً لمجموعة العشرين ودراسة التحديات التي تواجه البلدان التي يمثل فيها الشباب نسبة عالية من السكان.

وفي العصر الرقمي، أصبح الأمن الإلكتروني سلعة عامة ضرورية. وسيدعم الصندوق جهود البلدان لتعزيز صلابتها في مواجهة المخاطر الإلكترونية من خلال تعزيز الرقابة المالية، مع تشجيع تبادل الممارسات الرشيدة بين البلدان الأعضاء.

سيطوع الصندوق أدوات السياسة التي يستخدمها حتى يقود التغيير ويدعمه.

وسيواصل الصندوق تقديم أحدث مشورة ممكنة بشأن السياسات لبلدانه الأعضاء. والعمل جارٍ في استكمال "مراجعة الرقابة الشاملة" لعام 2020 ومراجعة "برنامج تقييم القطاع المالي" (FSAP) لعام 2020 بالتعاون مع البنك الدولي، حيث يقدم إرشادات حول ما ستطلبه الرقابة من تكيف مع البيئة العالمية المتغيرة. ولمزيد من التقدم في تقوية الرقابة المالية، سنقترح إجراءات لدعم تنفيذ التوصيات الصادرة مؤخرًا عن مكتب التقييم المستقل. ونحن بصدد مراجعة إطار استدامة القدرة على تحمل الديون للبلدان الفادرة على النفاذ إلى الأسواق وإعادة النظر في سياسة الصندوق المعنية بممارسات أسعار الصرف المتعددة. ولتحسين وتقوية ما نقدمه من أعمال الإفراض، نقوم بمراجعة تصميم البرامج والشرطية المصاحبة لها، والتسهيلات التمويلية للبلدان منخفضة الدخل، وسياسة حدود الدين. وتماشياً مع التوصيات الصادرة عن **مراجعة استراتيجية تنمية القدرات (CD)**، يواصل الصندوق دعم البلدان الأعضاء من خلال أنشطة تنمية القدرات المصممة بما يتوافق مع حالة كل عضو والقائمة على النتائج والمنمجة بالكامل مع أعمال الرقابة والإفراض. ولرفع كفاءة تنمية القدرات، نعمل على تقوية القدرة على تحديد الأولويات، والمتابعة، والتقييم؛ ونعزز تبادل المعلومات؛ ونشجع الشراكات العالمية.

سياسة صندوق
النقد الدولي

سنقوم **مراجعة الرقابة الشاملة (CSR)** بوضع خطة استراتيجية لرقابة الصندوق على مدار العقد القادم لتقديم قيمة مضافة عالية للبلدان الأعضاء، مع الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. وتبني مراجعة الرقابة الشاملة على "المراجعة المرحلية لأعمال الرقابة" (ISR) لعام 2018 والتي خلصت إلى أن رقابة الصندوق قد تكيفت مع المنعطف العالمي الدقيق وأصبحت أكثر تكاملاً واسترشاداً بالمخاطر. وقد حددت المراجعة المرحلية أيضاً مجالات تحتاج إلى بذل جهود، مثل الرقابة الاقتصادية الكلية-المالية وتغطية التداعيات الخارجة في تقارير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة. ومن خلال منظور استشرافي، ستقوم مراجعة الرقابة الشاملة ببحث أهم الاتجاهات العامة، وإرساء أولويات للرقابة، واقتراح سبل جديدة للانخراط مع البلدان الأعضاء من أجل تعزيز الإقبال، بالاشتراك مع مسارات العمل الأخرى في الصندوق (كتنمية القدرات، والبيانات، ومراجعة برنامج تقييم القطاع المالي، والموارد البشرية). ومن المرجح أن مشورة الصندوق بشأن السياسات ستقوم على توجّه يُركز على إدارة المخاطر، مع تركيز طويل الأجل، ومناقشة أعمق للتداعيات، وأطر معززة للتعامل مع **التقلبات الاقتصادية الكلية-المالية** تنتظر في المفاضلات وأوجه التكامل بين روافع السياسات المختلفة.

يستهدف الصندوق استكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص في العام الجاري.

تمويل الصندوق
وحكومته

مع استمرار ضعف التوسع العالمي وتفاقم المخاطر، تزداد أهمية الحفاظ على مركز الصندوق في صدارة شبكة الأمان المالي العالمية باعتباره مؤسسة قوية وقائمة على الحصص وتمتلك الموارد الكافية. وسيواصل الصندوق جهوده للعمل على تعزيز موارده وحكومته. ونهدف إلى استكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص بحلول موعد انعقاد الاجتماعات السنوية لعام 2019.

إنجاز ما يتطلبه المستقبل، يواصل الصندوق تحديث نفسه.

الدعم الداخلي

ولضمان الحفاظ على تنافسية الصندوق في جذب المهارات المتنوعة وتمييزها والحفاظ عليها، نقوم بتحديث سياساتنا وممارساتنا الخاصة بالموارد البشرية، بما في ذلك عن طريق استراتيجية الموارد البشرية، وبرنامج IHR، والمراجعة الشاملة للتعويضات والمزايا. ولمواصلة جهودنا من أجل تعزيز فعالية التكاليف ورفع الكفاءة، شرعنا في مشروعات كبرى لإصلاح ممارسات وأنظمة العمل، واستحداث منصات وأدوات رقمية حديثة، وتحسين إدارة المعرفة، وتشجيع ثقافة الابتكار. ولا تزال استراتيجية التواصل المحدثة تهدف إلى بناء الدعم لسياسات الصندوق، ودمج التواصل والعمليات، والاستفادة من مزايا التكنولوجيا. وسنحافظ على موقف الميزانية الحذر ونعزز إدارتنا للمخاطر الداخلية. كل هذه المبادرات بالغة الأهمية للصندوق حتى يقوم بدوره في تنفيذ خطة العمل متعدد الأطراف.